

لما كان  
 لم يكن ذلك المسمى فتعلق به الى لفظ المضارع وهو المفعول  
 وقالوا كان لما في الكل لم زيد عليها ما في الساقية لتلك  
 بذلك لم اوجه احد هما لانها تقترب باوقات الشرطية  
 ان لما ضرب ومن وما يضرب والثاني ان تضعها مع النفي  
 الى الحال ومنع الابدلسي مع انهما فيهما وقال من قبل  
 لم في حاله انما وعنده ورجع الرضي انما في الابدلسي  
 النفي بعد لما لم يجر اقتضائها بحرف التعقيب فلا يقول  
 قلت فلما تقع لان نغضاه وماقت الى الآن والثاني ان  
 كما لا يكون ان قريب من حال ومنه اي ما كره قال في  
 لا لازم والرابع ان معنى لما متوقع بتبوتها وطلقة  
 وقيد الرضي بان عكس في اليجاب قال في حاله  
 في وما يدخل الايمان في قوله كما في لما مع التوقع  
 دل على ان هؤلاء قد اصفوا بعد والحاصل ان  
 لما الحذف في ال اختيار لدليل واذا دخلت في الام  
 علم لم وما هو على سبيل التقدير وضع التوقير الى الجاهل  
 الى الارباب بغيره وما لا في النفي واللام في الازمنة  
 شتبهان لان الشرطية في النقل واما ان الشرطية فلا  
 اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم وما قوله والشرطية  
 تضمنت معناها من شرط كرمها وانها وانها وانها  
 مع ما عدلها كين في المكان وهي اللزوم والجماع  
 الامع ما نحو اذ حين بعضها لا يستعمل مع ما نحو في الجماع

يعرف فيه احوال الكسار  
 كن وما وها واي يستعمل

يكلف

يكلف قول بعض النحاة وماذا واية لغته ضعيفة في خروج  
 للكافية والحق انه لا يجب مجازا باذراع ما وعدا وما  
 تضمنت من الابدلسي لان مجاز والاختصار له حقا  
 الى ان يقولوا ان تقرب يد اضرب وان تقرب عروا يضرب الى  
 ان يطول الكلام فاقوا بما سمعنا من اهل اللطيف كما ان الشوط  
 اعم عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية بقرينة ولو لم يكن  
 الوجود من ان يكون لنفسه اجزاء اولها خبر وانها  
 وما كان فيها ظرفا محكما انصب بالفعل بعدها وكان  
 غير ظرف فقد يكون في انصب بالفعل بعدها وكان  
 الموضع بان تدار وانما فعل الشرط وفعال الخبر  
 والصحيح الاول ذكره في المقع والاكثاف بالضم والنظر  
 فومن يات فاني انك بيلك في التمام على التمام وانما  
 انما نحو من كمرار واما ان تقرب يقع مستدار مثل ايام  
 تقرب اضرب ومصدر مثل اي ضرب تقرب في ظرف  
 مثل اي يوم يخرج افوج وجرور مثل باهم كمرار وقيل ان  
 نصب على الحال او الظرف قوله في حذف كونه الواحد على  
 ان السراج شعبة اجازم بالذواد وانما كنهه بالفضل التي  
 يخرجها الذواد كما ان الذواد ان صاد فضلة في الجسم  
 وان في نفس الجسم فكل ذلك اجازم اذا دخلت على الفعل  
 فان وحدث كونه ضارفا وان في نفس الفعل كما ان في النحوي  
 لا انقول انك الة متعلقة على الوقع فان في النحوي

انما كلفه واذا وازاد

كسبب في الشرط

علم

قائم بجزء  
 الدواد